

شركة الأسماك العمانية ش.م.ع.ع

تقرير مجلس الإدارة

عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026

الأفاضل المساهمون الكرام،

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرنا أن نقدم لكم تقرير شركة الأسماك العمانية ش.م.ع.ع. عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026

شهد النصف الأول من عام 2026 تحديات استثنائية، حيث استمرت القيود الحادة على السيولة في التأثير سلبيًا على عمليات شراء الأسماك، واستمرارية الإنتاج، وثقة الموردين، وقدرة الشركة على الوفاء ببعض التزاماتها المالية في مواعيدها. كما تراجع النشاط التشغيلي بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من العام، مما أدى إلى توقف عمليات المصانع بنهاية الفترة المالية، وتحول حقوق المساهمين إلى قيمة سالبة.

وعلى الرغم من هذه التحديات الكبيرة، يواصل مجلس الإدارة التركيز على تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي للشركة، واستعادة عملياتها التشغيلية، والمضي قدمًا في مبادرات إعادة هيكلة رأس المال بما يدعم استدامة الشركة على المدى الطويل.

أولاً: نظرة تنفيذية

ظلت العمليات التشغيلية مقيدة بشكل كبير طوال النصف الأول من عام 2026 نتيجة محدودية رأس المال العامل. وانخفضت الإيرادات إلى 206.7 ألف ريال بعد توقف عمليات شراء الأسماك منذ شهر يناير واستنفاد المخزون

وساهمت خدمات التصنيع للغير في دعم العمليات خلال الربع الأول، إلا أنها توقفت اعتبارًا من شهر أبريل مع التوقف التدريجي لعمليات المصانع. وبلغت حقوق المساهمين كما في 30 يونيو 2026, (382) ألف ريال الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة لتوفير سيولة إضافية لاستعادة النشاط التشغيلي الطبيعي للشركة .

ثانياً: أبرز التطورات التشغيلية

استمرت أزمة السيولة في التأثير على أنشطة الشركة طوال الفترة المالية. فقد ظلت عمليات شراء الأسماك متوقفة إلى حد كبير بعد شهر يناير بسبب عدم كفاية رأس المال العامل، مما أدى إلى انخفاض كبير في حجم المبيعات خلال الربع الثاني.

كما أثرت المستحقات القائمة للموردين والصيادين على استمرار عمليات التوريد ومستوى ثقة الموردين، في حين توقفت مرافق الإنتاج تدريجيًا نتيجة محدودية توافر المواد الخام.

عمليات سفن الصيد

لا تزال الترتيبات التجارية الخاصة برخصة الصيد الأولى البالغة 10,000 طن متري قائمة والذي ستحصل الشركة بموجبه على 20% من عمليات الصيد دون مقابل بالإضافة إلى حق الأولوية في عمليات التصنيع ، وذلك عند بدء موسم الصيد .

كما تستمر المناقشات المتعلقة باستغلال الرخصة الثانية البالغة 10,000 طن متري ويظل تنفيذها النهائي رهناً باستكمال الإجراءات التنظيمية اللازمة وتوفير التمويل المطلوب.

ثالثاً: الأداء المالي

انخفضت الإيرادات إلى 206.7 ألف ريال عماني مقارنة بـ 1 مليون ريال عماني خلال النصف الأول من عام 2025.

وفي المقابل ، تحسنت الخسائر التشغيلية إلى 897 ألف ريال عماني مقارنة بـ1.032 مليون ريال عماني خلال الفترة المماثلة من العام السابق ، وذلك نتيجة استمرار جهود وترشيد وضبط التكاليف.

كما تحسنت الخسائر الصافية إلى 973 ألف ريال عماني مقارنة بـ1.147 مليون ريال عماني خلال النصف الأول من عام 2025 ،على الرغم من الانخفاض الكبير في الإيرادات.

البند	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التعليق
الإيرادات	1,001,263	206,624	انخفضت الإيرادات بنسبة 79 ّنة بالفترة المماثلة من عام 2025 ف عمليات الشراء بسبب نقص السيولة.
إجمالي الخسارة	(388,185)	(440,341)	ارتفع إجمالي الخسارة نتيجة الانخفاض الكبير في حجم المبيعات.
الخسارة التشغيلية	(1,031,746)	(897,241)	تحسنت الخسارة التشغيلية بنسبة 13 ّطابق إجراءات ضبط التكاليف.
صافي تكلفة التمويل	(114,933)	(104,211)	عواء التمويل مرتفعة في ظل استمرار قيود السيولة.
صافي الخسارة	(1,146,679)	(973,404)	تحسن صافي الخسارة بنسبة 13 بالفترة المماثلة من عام 2025، إلا أنه لا يزال عند مستوى مرتفع.

رابعاً: الاستمرارية (القدرة على الاستمرار كمنشأة مستمرة)

يدرك مجلس الإدارة أن الوضع المالي الحالي للشركة لا يزال يثير حالة من عدم التأكد الجوهري بشأن قدرتها على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية.

فكما في 30 يونيو 2026، أصبحت حقوق المساهمين سالبة، وما تزال السيولة النقدية تعاني من ضغوط شديدة، بينما تستمر الالتزامات المستحقة للمقرضين والموردين والصيادين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الحاجة إلى إدارة ومتابعة مستمرة.

وتواصل الإدارة العمل بشكل مكثف مع المقرضين والجهات الحكومية والموردين والمستثمرين الاستراتيجيين المحتملين، إلى جانب تطبيق إجراءات صارمة لإدارة التدفقات النقدية، وترشيد النفقات، والمحافظة على رأس المال العامل.

خامساً: خطة التعافي والنظرة المستقبلية

أحرزت الشركة تقدماً ملموساً في جهودها الرامية إلى تأمين استثمار استراتيجي جديد، حيث وصلت المناقشات إلى مراحل متقدمة وتقترب من الاكتمال.

ومن المتوقع، عند استكمال هذه العملية بنجاح، أن يوفر الاستثمار المرتقب السيولة اللازمة لاستئناف عمليات شراء الأسماك تدريجيًا، وإعادة تشغيل مرافق التصنيع، وإعادة بناء علاقات الشركة مع الصيادين والموردين، وتعزيز رأس المال العامل، وتنفيذ نموذج التشغيل المعدل.

ويرى مجلس الإدارة أن نجاح عملية إعادة هيكلة رأس المال سيمثل محطة محورية في مسيرة تحول الشركة، وسيوفر الأساس المالي اللازم لاستعادة استدامة عملياتها وتحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين وكافة أصحاب المصلحة.

سادساً: الحوكمة وإدارة المخاطر

يواصل مجلس الإدارة الإشراف المباشر على الوضع المالي للشركة، وإدارة السيولة، واستمرارية الأعمال، وإطار إدارة المخاطر، والالتزام بالمتطلبات النظامية، ومتابعة تنفيذ خطة التعافي.

كما يولي المجلس اهتمامًا خاصًا بإدارة التدفقات النقدية، والتفاوض مع المقرضين، والامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتعزيز ممارسات الحوكمة، وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار.

سابعاً: المسؤولية الاجتماعية للشركة

نظرًا للتحديات المالية التي تواجهها الشركة، فقد ظلت الموارد المتاحة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية محدودة خلال الفترة محل التقرير.

ومع ذلك، واصلت الشركة دعم مجتمع الصيادين العُمانيين، والمساهمة في تحقيق أهداف الأمن الغذائي الوطني في حدود إمكانياتها التشغيلية.

ثامناً: كلمة شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى **حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه** – وإلى حكومة سلطنة عُمان على دعمها المستمر للقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية الوطنية.

كما يتقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير إلى مساهمي الشركة، والمقرضين، والموظفين، والعلاء، والصيادين، والموردين، وكافة أصحاب المصلحة، على ثقتهم وصبرهم ودعمهم المستمر خلال هذه المرحلة الصعبة.

ويؤكد مجلس الإدارة التزامه الكامل باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لاستعادة الاستقرار المالي للشركة، وإعادة تشغيل عملياتها، وتحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

عن مجلس الإدارة

.....

رئيس مجلس الإدارة